

الشارع يغلي ولا حلول تلوح في الأفق

أزمة الكهرباء: الرمادي والكوفة والناصرية والعمارة تنضم إلى المدن الغاضبة

مشهد البصرة يتكرر في الناصرية وسلطات الأمن تتحسب للأسوأ



جديدة للكهرباء طبقت بداية الشهر الحالي في النجف بسعر ٢٠ ديناراً بدلاً من ١٠ ناندين لكل كيلو واط الواحد. وقضت الحكومات العراقية المتعاقبة في حل أزمة الكهرباء، في حين ترتفع القدرة الشرائية للعراقيين ما زاد من حجم الاستهلاك للطاقة، الأمر الذي دفع المسؤولين في الوزارة إلى المطالبة بتقنين استيراد الأجهزة الكهربائية. لكن خبراء ومراقبين يرون أن تأثير نقص الطاقة كبير جداً، ويصل إلى جوانب الحياة الإنسانية كافة في تؤثر على الفرد وعلى

والعائش والمجتمع والاقتصاد. وينسحب فقدان الطاقة الكهربائية على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بشكل مباشر لتفقد قدراتها التنافسية في السوق المحلية. وشهدت الفترة الماضية تراجعاً بمستويات التخزين بسبب عملية الصيانة الواسعة للمنظومة الكهربائية، فيما تقول تقارير رسمية أن الطاقة ستكون بنحو ٨٧٠٠ ميكاواط حالياً فيما ستترفع إلى تسعة آلاف ميكاواط بنهاية العام الحالي بفضل مشاريع توليد جديدة لتضيف طاقة جديدة إلى منظومة الطاقة الكهربائية وسيكون هناك تصاعد في وتيرة الإنتاج.

تشكيل الحكومة
ويرى محللون سياسيون أن تأخر تشكيل الحكومة بعد مضي نحو ثلاثة أشهر على الانتخابات أدى إلى تقادم الصراع السياسي فضلاً عن غليان في الشارع العراقي، مشيراً إلى أن الأحداث الأخيرة منها الاعتصامات والتظاهرات أشكال من التعبير عن حالة الغليان هذه.

ولا حظ العراقيون أن عدم تشكيل الحكومة العراقية بعد أشهر من انتهاء الانتخابات أدى إلى وجود نوع من النزاعات السياسية بين الأطراف السياسية، فضلاً عن غليان الشارع العراقي بما أن المواطن العراقي مستاء من الأحزاب والنقل السياسية لعدم الاتفاق على تشكيل الحكومة. ويبدو واضحاً أن المواطن اضطر التعبير عن ما في داخله من خلال تنظيم تظاهرات واعتصامات، بالإضافة التي انهياره لعدم توفر الخدمات الضرورية في هذا الصيف الحار.

الاحباط يتفشى في العراق
وفي ذات الشأن قالت صحيفة واشنطن بوست أن الاحباط يتفشى في العراق بسبب شكوى السكان من عدم حصولهم الا على ساعات قليلة من الكهرباء في اليوم الواحد، مشيرة إلى انشغال المسؤولين بكراسي السلطة أكثر من اهتمامهم بالخدمات العامة.

وقالت الصحيفة في تقرير لها ان الكثير من العراقيين يقولون ان المسؤولين يصبون عنيتهم على كراسي السلطة أكثر من اهتمامهم بالخدمات العامة. ونقلت الصحيفة عن مواطنين عراقيين قولهم ان ما حدث في البصرة هو بسبب الوعود الكاذبة التي قدمتها الحكومة في تحسين الخدمات الأساسية، مشيرين إلى ان هذه ليست مشكلة البصرة لوحدها، بل مشكلة العراق كله.

ونكرت الصحيفة انه طبقاً لمعهد بروكغنز فان إنتاج الكهرباء اليوم في العراق مما كان عليه قبل ٢٠٠٣. إلا ان الطلب يفوق التجهيز ضعفين تقريباً. وتحصل معظم البيوت في العاصمة على حوالي ٤ ساعات من الكهرباء يومياً. وانتشرت الصحيفة على ان الصحف العراقية نشرت كاريكاتورات سياسية تسخر من وضع النبي التحتية. وتذكر الصحيفة ان العراقيين يدفعون مبالغ غير قليلة شهرياً للحصول على كهرباء من مولدات في الاحياء بالكاد تشغل جهاز أو اثنين من أجهزة البيت في ساعات انقطاع الكهرباء، ضحية ان بعض العراقيين يلجأ إلى الجلوس في سياراتهم وتشغيل أجهزة التبريد فيها، وآخرون يعددون إلى رش ارضيات بيوتهم قبل النوم.

السياسة والكهرباء والنفط اتجاهات سلبية يدفع ثمنها المواطن من بغداد الى البصرة محافظات انضمت للاحتجاجات واخرى تتهيأ

تسرين وذلك لدخول مشاريع البنى التحتية بمنطقة الهائلة بالبصرة نتيجة التحميل السريع النصب كمحطات عاملة جديدة لتضيف طاقة جديدة إلى منظومة الطاقة الكهربائية وسيكون هناك تصاعد في وتيرة الإنتاج خلال الأشهر القليلة المقبلة.

تذمر وسخط
بيد ان حالة التذمر من سوء خدمات الطاقة الكهربائية في مناطق متفرقة من البلاد بلغت درجة مرتفعة خصوصاً مع دخول موسم صيفي لاهب. وعبر مواطنون في بغداد عن تذمرهم الشديد مما أسوءه كثرة الوعود وقلة الأفعال بالنسبة لوزارة الكهرباء التي تحظى بعلاقة سيئة للغاية مع المواطنين.

وبحسب احصاءات تقديرية فان إنتاج وزارة الكهرباء من الطاقة يبلغ بحدود الـ ٥٥٠٠ كيلو واط في حين أن الحاجة الفعلية تتجاوز ١٠٠٠٠ كيلو واط. وكانت الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٠ خصصت للكهرباء مليار و٣٠٠ مليون دولار وهو نفس الرقم الذي خصص للسنة الماضية. وتقول الوزارة انها بحاجة إلى ملياري و٦٠٠ مليون دولار. وزير الكهرباء عزي السبب وراء عدم تحسين قطاع الكهرباء إلى ما اسماه التخبطات والتجاذبات السياسية، مؤكداً في الوقت نفسه البدء بتنفيذ عدد من مشاريع الكهرباء في محافظة نينوى. كريم وحيد قال في وقت سابق "ان التخبطات والتجاذبات السياسية كانت سبباً رئيساً في عدم تمكين العاملين في قطاع الكهرباء مع القيام بواجباتهم كما ينبغي حيث أن أي صراع سياسي سوف يؤدي بالتأكيد إلى تدهور وضع الشبكة الكهربائية".

كردى وزير الكهرباء في مناسبات سابقة ان "اسباباً حقيقياً تحسن وضع الطاقة الكهربائية في البلاد، وعلى رأسها عدم محطات التوليد ومرور البلاد بموسم صيفي لاهب تؤثر حرارته المرتفعة على قدرة وكفاءة تلك المحطات، فضلاً عن نقص كميات الوقود التي اعطت عن حاجتها، وهو الأمر الذي تحول إلى جدل بين وزارتي النفط والكهرباء.

وبلغت حالة التذمر لدى المواطنين درجة مرتفعة حتى ظهرت في مناطق متفرقة من البلاد مبادرات احتجاجية على سوء خدمة الطاقة. وقال مراسل المدى في بغداد ان اهالي منطقة الكرادة، وعلى مدى الأيام الماضية، يجتمعون توقعات السكان على مذكرة احتجاجية على وزارة الكهرباء، يطالبون فيها الحكومة بوضع حد للازمة وتنفيذ مشاريع جديدة لتحسين وضع الشبكة.

وفي النجف خرج الاهالي الاسبوع الماضي محتجين على رفع تسعيرة الوحدات الكهربائية في حين مازالت نسبة تجهيز المنازل والمرافق الصناعية والتجارية متدنية ولا تسد الحاجة الفعلية. وعلى اثر ذلك، طالب مجلس المحافظة بإلغاء التسعيرة الجديدة. وكانت وزارة الكهرباء اقترت تسعيرة

الحالي إلى مشاكل في محطة إنتاج الكهرباء حصص الكاز" لأصحاب المولدات الأهلية وتشجيع الاستثمار في مجال الكهرباء واعتماد آلية تضمن عدالة توزيع الطاقة الكهربائية بين المحافظات على وفق اسس محددة. وتقرر في المؤتمر تشكيل وفد لعرض مطالب محافظات الفرات الأوسط في هذا المجال على الجهات المعنية.

الرمادي تنضم إلى مدن المتظاهرين
في الإنبار، تستعد مجموعة من الجمعيات والمنظمات المهنية والثقافية لتنظيم تظاهرة كبرى احتجاجاً على النقص الحاد في الكهرباء وسوء الخدمات المقدمة للمواطنين، فيما أعرب مصدر أمني مسؤول عن تخوفه من استغلال التظاهرة لإثارة أعمال عنف. وبدأت المجموعة بالتحضير لتظاهرة جماهيرية سلمية كبرى خلال اليومين المقبلين، احتجاجاً على نقص الطاقة الكهربائية بالاسطغلة، في حين طالب آخرون بإجراء اصلاح فوري لملف الكهرباء. فقد دعا عضو الائتلاف الوطني العراقي عامر ثامر وزير الكهرباء وحيد كريم إلى الاستقالة والاعتذار من الشعب العراقي. وقال ثامر للوكالة الإخبارية امس من جانبه، طلب عضو الائتلاف الوطني العراقي محمد إسماعيل الحكومة "بإجراء إصلاحات كبيرة وخاصة في الجانب الخدمي الذي يعتبر على تماس مباشر مع المواطنين". وقال إسماعيل إن النقص الكبير الذي يشهده قطاع الخدمات أدى إلى بروز حالة من التذمر الواسع لدى الشارع العراقي من خلال الاحاديث والتصريحات والتظاهرات والاعتصامات الشعبية التي يطالب فيها الشارع العراقي الحكومة بضرورة الإسراع بحل هذا النقص.

وعود الوزارة
وكان وزير الكهرباء كريم وحيد اعلن مطلع الشهر الجاري ان أعمال الصيانة والتاهيل تجري بشكل مكثف ويمكن محطات الطاقة الكهربائية وشبكاتها ويمكن الانتهاء منها عند منتصف الشهر الجاري. وقال الناطق الاعلامي لوزارة الكهرباء ابراهيم زيدان في تصريحات صحفية ان هناك متابعة ميدانية وبشكل تفصيلي لكل عمليات الصيانة من اجل اتمامها بالالتزام مع الشركات العالمية العاملة في المواقع ٤٠٪ من حاجتها الفعلية للمياه.

الشكوى تصل الموصل
وفي الموصل، يشكو المواطنون منذ اسابيع من انخفاض في عدد ساعات التغذية الكهربائية يتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة إلى ما فوق الأربعين درجة مئوية وهو ما وضع الاهالي أمام واقع صعب. وترجع مصادر مطلعة ان سبب زيادة ساعات القطع في المحافظة خلال الاسبوع

الغنية تبذل جهوداً كبيرة لإصلاح الخلل. وسقطت اربعة أبراج وثلاثة خطوط خلال العاصفة الترابية التي اجتاحت المحافظة، فيما يقول مسؤولون من المحافظة ان جهوداً واسعة تبذل من اجل إعادة التيار الكهربائي حيث ان العديد من الفرق الفنية التابعة لوزارة الكهرباء هرعت لإصلاح الخلل.

ويشار إلى ان المحافظة شهدت أول أمس تظاهرة جماهيرية غاضبة بسبب أزمة الكهرباء ورافقها أحداث عنف أدت إلى مقتل مواطنين اثنين وجرح ثالث عندما فتحت الشرطة النار على المتظاهرين، وهو ما دفع رئيس الحكومة المالكي إلى ارسال وفد وزاري لمعالجة الأزمة.

طوارئ في الناصرية
وشهدت محافظة ذي قار ولليوم الثاني على التوالي المزيد من التظاهرات الجماهيرية التي تطالب بتحسين وتأمين الخدمات الأساسية وقد تعرض عدد من المتظاهرين لجروح طفيفة اثر المواجهات بين المتظاهرين وشرطة مكافحة الشغب الذين استخدموا الهراوات والعيارات النارية وخرطوم المياه لتفريق المتظاهرين الذين احتشدوا امام مبنى مجلس محافظة ذي قار. وقد استدعت القوات الامنية المزيد من التعزيزات العسكرية لوقف زحف المتظاهرين الذين تقدر اعدادهم بأكثر من ثلاثة الاف متظاهر.

وقال مراسل المدى في المدينة ان التظاهرات التي استشهد بها بعضهم بالحجارة في مواجهة الشرطة دفعوا الفوايس والأجهزة الكهربائية المعطوة فضلاً عن لافتات تطالب بتحسين واقع الكهرباء كما طالبوا بإقالة الحكومة المحلية ومجلس المحافظة ورؤساء وائثر الكهرباء في محافظة ذي قار، فيما ردوا هتافات تندد بسياسة الحكومتين المحلية والعراقية واتهمتها بالتقصير والكذب. كما طالب المتظاهرون أعضاء مجلس محافظة ذي قار بمواجهة المتظاهرين واللقاء المباشر معهم مرديين" للنائم حذر السيلت بل يطالع لينه.

وكانت القوات الامنية قد اغلقت ومنذ ساعات الصباح الأولى جميع المنافذ المؤدية إلى مبنى مجلس محافظة ذي قار امام حركة المركبات فيما قام عدد من منتسبي الدوائر المجاورة لمبنى مجلس محافظة ذي قار بمغادرة بوائزهم خشية اشتداد المواجهات بين قوات الشرطة والمتظاهرين.

وكانت محافظة ذي قار قد شهدت يوم الأحد الماضي تظاهرة جماهيرية امام مبنى محافظة ذي قار تطالب هي الاخرى بتحسين واقع الكهرباء. ولم تتوقع الاوساط الرسمية والشعبية في محافظة ذي قار ان تلجأ الحكومة المركزية ووزارة الكهرباء إلى رفع اجور قوائم الكهرباء في وقت يعاني فيه السكان والاحياء السكنية والمشاريع الصناعية من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي ومشاكل حقيقية في جميع مفاصل المنظومة الكهربائية.

يشهد الشارع العراقي تحولا في أشكال الاحتجاج والتعبير عن السخط إزاء سوء الأوضاع في البلاد، خصوصاً رداءة خدمات الكهرباء.. الأوساط الشعبية تغلي بسبب ساعات القطع الطويلة في هذا الصيف اللاهب. وامتدت الاحتجاجات الغاضبة على سوء أداء وزارة الكهرباء إلى مدن الناصرية والعمارة والرمادي والكوفة، فيما يرجح مراقبون ان تتسع رقعة المدن المشاركة فيها خلال الايام المقبلة في وقت لا يبدو ان حلا سريعا سيظهر لازمة الكهرباء. ويرى مراقبون ان الفراغ السياسي وانشغال السياسيين بتقاسم السلطة فاقم الازمة وجعل المواطن يخرج إلى الشارع غاضباً.

وكانت الايام الماضية شهدت عدة تظاهرات في البصرة والناصرية وبغداد ومدن اخرى احتجاجاً على أداء وزارة الكهرباء وفشل المشاريع المتعلقة بتحسين الشبكة. وبينما تتحسب السلطات الامنية في مدينة العمارة لحدوث أعمال عنف قد ترافق تظاهرات احتجاجية محتملة ضد تردي تجهيز الطاقة الكهربائية، تحولت التظاهرة التي اقيمت في مدينة الناصرية إلى مواجهات بين المواطنين ورجال الامن وهو الأمر الذي كانت تخشاه السلطات المحلية.

وكان المسؤولون في الناصرية يدعو امس الاول، وعشية انطلاق المظاهرات، رجال الشرطة والامن إلى حماية المتظاهرين.

وقال احد المنظمين للتظاهرة التي نددت بعدم تحرك الحكومة المحلية ساكناً في ظل تواصل الرفض الشعبي لإندعام الخدمات العامة ولاسيما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء ان استمرار صمت الحكومتين الاتحادية والمحلية ازاء عدم الاستجابة للمطالب الجماهيرية بتحسين الكهرباء دفعنا للخروج إلى الشارع مرة اخرى لقناعة ابناء البصرة بعدم الجدية في معالجة الأزمة.

وتأتي تظاهرة امس على خلفية المظاهرات التي شهدتها البصرة يوم السبت الماضي وخلفت شهيداً وجرحى جراء تعرض المتظاهرين لإطلاق نار من قبل القوات الامنية". وكان عدد ضحايا عملية اطلاق النار امام مبنى مجلس محافظة البصرة على المتظاهرين ارفع إلى شهيداً اثر وفاة احد الجرحى في مستشفى حكومي.

ويشار إلى ان اللجنة الوزارية المكلفة من الحكومة المركزية بالتحقيق في الحوادث التي جرت في البصرة قررت زيادة حصة المحافظة من الكهرباء إلى ٩٠٠ ميغاواط بدلاً من ٦٥٠ ميغاواط، مراعية بذلك الظروف المناخية في المحافظة.

والجنازة التي يرأسها وزير النفط حسين الشهرستاني اجتمعت مع الجهات ذات العلاقة واطلعت على حيلجيات الوضع واسباب التظاهرة والواقع الخدمي الذي تشهده المحافظة فيما يخص الكهرباء والبنزين.

ووصف اعضاء في مجلس المحافظة المعلومات التي تردت بعدم شروعية التظاهرات أو انها غير مجازة بأنها غير دقيقة مشيراً إلى ان القائمين على التظاهرة حاولوا الحصول على ترخيص من المجلس والمحافظة واخيراً تمكنوا من الحصول على ترخيص من معاون المحافظ.

العواصف تصاقم الأزمة
وتفاقمت أزمة الكهرباء في البصرة بعد ان تسببت عاصفة ترابية اجتاحت المدينة بسقوط عدد من الأبراج والخطوط الكهربائية ما أدى إلى عطل جزء كبير من كهرباء المحافظة، مشيراً إلى ان الفرق

المطالبة بمحاسبة من يطلقون النار على المحتجين واستقالة الوزير والمسؤولين عن الأزمة

ومن جانبه توقع مدير توزيع كهرباء ذي قار ان تتوسع رقعة المدن المشاركة فيها خلال الايام المقبلة في وقت لا يبدو ان حلا سريعا سيظهر لازمة الكهرباء. ويرى مراقبون ان الفراغ السياسي وانشغال السياسيين بتقاسم السلطة فاقم الازمة وجعل المواطن يخرج إلى الشارع غاضباً. وكانت الايام الماضية شهدت عدة تظاهرات في البصرة والناصرية وبغداد ومدن اخرى احتجاجاً على أداء وزارة الكهرباء وفشل المشاريع المتعلقة بتحسين الشبكة. وبينما تتحسب السلطات الامنية في مدينة العمارة لحدوث أعمال عنف قد ترافق تظاهرات احتجاجية محتملة ضد تردي تجهيز الطاقة الكهربائية، تحولت التظاهرة التي اقيمت في مدينة الناصرية إلى مواجهات بين المواطنين ورجال الامن وهو الأمر الذي كانت تخشاه السلطات المحلية. وكان المسؤولون في الناصرية يدعو امس الاول، وعشية انطلاق المظاهرات، رجال الشرطة والامن إلى حماية المتظاهرين.

وقال احد المنظمين للتظاهرة التي نددت بعدم تحرك الحكومة المحلية ساكناً في ظل تواصل الرفض الشعبي لإندعام الخدمات العامة ولاسيما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء ان استمرار صمت الحكومتين الاتحادية والمحلية ازاء عدم الاستجابة للمطالب الجماهيرية بتحسين الكهرباء دفعنا للخروج إلى الشارع مرة اخرى لقناعة ابناء البصرة بعدم الجدية في معالجة الأزمة. وتأتي تظاهرة امس على خلفية المظاهرات التي شهدتها البصرة يوم السبت الماضي وخلفت شهيداً وجرحى جراء تعرض المتظاهرين لإطلاق نار من قبل القوات الامنية". وكان عدد ضحايا عملية اطلاق النار امام مبنى مجلس محافظة البصرة على المتظاهرين ارفع إلى شهيداً اثر وفاة احد الجرحى في مستشفى حكومي.

ويشار إلى ان اللجنة الوزارية المكلفة من الحكومة المركزية بالتحقيق في الحوادث التي جرت في البصرة قررت زيادة حصة المحافظة من الكهرباء إلى ٩٠٠ ميغاواط بدلاً من ٦٥٠ ميغاواط، مراعية بذلك الظروف المناخية في المحافظة.

والجنازة التي يرأسها وزير النفط حسين الشهرستاني اجتمعت مع الجهات ذات العلاقة واطلعت على حيلجيات الوضع واسباب التظاهرة والواقع الخدمي الذي تشهده المحافظة فيما يخص الكهرباء والبنزين.

ووصف اعضاء في مجلس المحافظة المعلومات التي تردت بعدم شروعية التظاهرات أو انها غير مجازة بأنها غير دقيقة مشيراً إلى ان القائمين على التظاهرة حاولوا الحصول على ترخيص من المجلس والمحافظة واخيراً تمكنوا من الحصول على ترخيص من معاون المحافظ.

العواصف تصاقم الأزمة
وتفاقمت أزمة الكهرباء في البصرة بعد ان تسببت عاصفة ترابية اجتاحت المدينة بسقوط عدد من الأبراج والخطوط الكهربائية ما أدى إلى عطل جزء كبير من كهرباء المحافظة، مشيراً إلى ان الفرق

المطالبة بمحاسبة من يطلقون النار على المحتجين واستقالة الوزير والمسؤولين عن الأزمة

ومن جانبه توقع مدير توزيع كهرباء ذي قار ان تتوسع رقعة المدن المشاركة فيها خلال الايام المقبلة في وقت لا يبدو ان حلا سريعا سيظهر لازمة الكهرباء. ويرى مراقبون ان الفراغ السياسي وانشغال السياسيين بتقاسم السلطة فاقم الازمة وجعل المواطن يخرج إلى الشارع غاضباً. وكانت الايام الماضية شهدت عدة تظاهرات في البصرة والناصرية وبغداد ومدن اخرى احتجاجاً على أداء وزارة الكهرباء وفشل المشاريع المتعلقة بتحسين الشبكة. وبينما تتحسب السلطات الامنية في مدينة العمارة لحدوث أعمال عنف قد ترافق تظاهرات احتجاجية محتملة ضد تردي تجهيز الطاقة الكهربائية، تحولت التظاهرة التي اقيمت في مدينة الناصرية إلى مواجهات بين المواطنين ورجال الامن وهو الأمر الذي كانت تخشاه السلطات المحلية. وكان المسؤولون في الناصرية يدعو امس الاول، وعشية انطلاق المظاهرات، رجال الشرطة والامن إلى حماية المتظاهرين.

وقال احد المنظمين للتظاهرة التي نددت بعدم تحرك الحكومة المحلية ساكناً في ظل تواصل الرفض الشعبي لإندعام الخدمات العامة ولاسيما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء ان استمرار صمت الحكومتين الاتحادية والمحلية ازاء عدم الاستجابة للمطالب الجماهيرية بتحسين الكهرباء دفعنا للخروج إلى الشارع مرة اخرى لقناعة ابناء البصرة بعدم الجدية في معالجة الأزمة. وتأتي تظاهرة امس على خلفية المظاهرات التي شهدتها البصرة يوم السبت الماضي وخلفت شهيداً وجرحى جراء تعرض المتظاهرين لإطلاق نار من قبل القوات الامنية". وكان عدد ضحايا عملية اطلاق النار امام مبنى مجلس محافظة البصرة على المتظاهرين ارفع إلى شهيداً اثر وفاة احد الجرحى في مستشفى حكومي.

ويشار إلى ان اللجنة الوزارية المكلفة من الحكومة المركزية بالتحقيق في الحوادث التي جرت في البصرة قررت زيادة حصة المحافظة من الكهرباء إلى ٩٠٠ ميغاواط بدلاً من ٦٥٠ ميغاواط، مراعية بذلك الظروف المناخية في المحافظة.

والجنازة التي يرأسها وزير النفط حسين الشهرستاني اجتمعت مع الجهات ذات العلاقة واطلعت على حيلجيات الوضع واسباب التظاهرة والواقع الخدمي الذي تشهده المحافظة فيما يخص الكهرباء والبنزين.